بسم الله الرحمن الرحيم

خطة بحث تكميلي – مقدمة من الدارس/عوض جعفر محجوب عثمان

ماجستير محاسبة وتمويل

تراكم المخزون في المنشآت التجارية وأثره على ربحيتها

دراسة تطبيقية على شركة عبد العزيز وسعد المعجل (قسم منتجات يال ويونيون)

مقدمة:

تطورت الأعمال التجارية وأخذت أشكال قانونية مختلفة وقد أدى ذلك لأن تتغير أساليب الإدارة وتتعدد.. فبعد أن كانت جميع الأعمال تدار بواسطة ملاكها ، ظهرت الإدارة بالوكالة في الشركات العامة وشركات الأموال الأمر الذي تطلب إحكام التنظيمات الإدارية ووضع الضوابط الرقابية وتخطيط الأداء بهدف الإستخدام الأمثل للموارد وتعظيم قيمة المنشأة . وفي شركات الأشخاص نجد أن الإدارة لم تنفصل تماماً عن ملاكها – كما هو الحال في شركات الأموال – إلا أنها لتعدد وتنوع الأعمال تقوم بتفويض بعض موظفيها للقيام بمهام إدارية ذات تأثير كبير في سير النشاط فقرارات الشراء والبيع أصبحت من المهام الروتينية لذلك الصف من الموظفين بالرغم مما ينطوي عليها من مخاطر .. وغالباً ماتكون الثقة في الموظف هي مناط التكليف والسند الذي يعتمده صاحب العمل ، وهذا ما نجده بشكل واضح في الشركات العائلية – السائدة في كثير من الدول العربية والتي تلعب دوراً بارزاً في إقتصادياتها – .. وأي كان الشكل القانوني للشركة وأسلوبها الإداري فإنها لا بد أنها تسعى لإستغلال مواردها بالشكل الأمثل الذي يحقق أهدافها ويزيد ربحيتها ويعظم ثروتها .

والمخزون كأحد تلك المورارد يحظي باهتمام كبير من الإدارة لكونه يمثل استثمار ضخم لأموالها ، كما أن حركة دورانه وتداوله يحددان ربحية المنشأة ويؤثران في سيولتها إذ أن المنشاة التجارية يقوم نشاطها – في الأساس – علي شراء المخزون بغرض بيعه ومن ثم توليد الإيراد. لذا تعمل الإدارة على رقابته وتخطيطه بالشكل الذي يضمن استثمار موارد المنشأة استثماراً أمثل يحقق التوازن بين الربحية والسيولة.

إلا أن هذا التوازن لا يتحقق في الأحوال العادية بسبب صعوبة التنبؤ بظروف تنفيذ طلبيات الشراء والبيع واشتراطات الموردين والمنافسة الشديدة في التسويق...، مما يجعل الاحتفاظ بالمخزون أمراً لابد منه رغم ما يضيفه على المنشأة من تكاليف تتعدي تكاليف التخزين العادية، لتواجه المنشأة مخاطر تراكم المخزون ، وهي مشكلة أصبحت كثير من المنشآت التجارية تعاني منها بشكل أو آخر .. الشيء الذي يهدد مواردها ويؤثر على ربحيتها وهذا مايود الباحث دراسته في هذه الورقة.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة تراكم المخزون من المخاطر التي تهدد المنشآت التجارية – بشكل خاص – بما تسببه من إهدار للموارد وإضعاف للربحية .. وهذه المشكلة تنشأ من إسلوب إدارة المخزون ومدى العناية بتدفقه الكمي من حيث توافق عمليات الشراء والبيع – إذ تتسبب الإخفاقات في تكدس تدريجي للبضائع بالمخازن ، ونتيجة لذلك تتزايد تكاليف التخزين وتكون البضائع عرضة للتلف أو التقادم فضلاً عن تجميد جزء مقدر من رأس مال المنشاة . و الباحث من خلال عمله في إحدى الشركات الخاصة بالمملكة العربية السعودية لمس هذه المشكلة بنشاط أحد أقسامها الذي يتمثل في تجارة الأقفال وملحقاتها حيث تعمل الشركة كوكيل لمنتجات يال YALE ويونيون UNION بالمملكة ودولة الأمارات ومملكة البحرين والكويت وبالرغم مما تظهره قوائم الدخل من أرباح إلا أن الباحث يرى أن هناك ضعف في حركة دوران البضاعة يظهرها الجدول أدناه من خلال ما يستعرضه من معدل دوران البضاعة لسبعة سنوات ويدعم ذلك الرسم البياني المرفق الذي يظهر عدم تقارب ما بين حركة المخزون من جهة وعمليات الشراء والبيع من جهة أخرى في حين نجد أن حركة عمليات البيع تكاد تستوعب المشتريات حيث نجد خط مستوي المخزون أعلى بكثير من خطي مستويات عمليات البيع والشراء مع تقارب واضح في مستويات الأخيرتين ، وهذا في إعتقادي يدلل على وجود مخزون راكد لاتكاد تستوعب حركة البيع منه إلا الشئ القليل .. ولعل ذلك ناتج لأسباب منها:

- إتفاقية الوكالة تلزم الوكيل بالإحتفاظ بمخزون كاف مع شراء الحد الأدني من كميات المنتجات المقررة .
- إنتشار ظاهرة الغش التجاري أدت لإغراق السوق بالبضائع المقلدة ومن ثم السيطرة على جزء من حجم سوق المنتجات الأصلية ..
- عدم العناية الكافية بمتابعة التدفق الكمي للمخزون ودعم القدرة التسويقية للشركة للإحتفاظ بميزة تنافسية .

لما سبق يود الباحث دراسة هذه المشكلة وإظهار أبعادها وآثارها علي نشاط القسم كنموذج لأنشطة المنشآت المشابهة .

جدول يوضح معدل دوران البضاعة بشركة عبد العزيز وسعد المعجل – قسم يال ويونيون

السنة	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
معـــــدل دوران البضاعة	٠.٤١	٠.٤١	٠.٣٤	٠.٣١	٠.٤٢	٠.٤٥	٠.٦١	٠.٦٨

(المصدر: من إعداد الباحث وفقاً للقوائم المالية السنوية للقسم بالشركة)

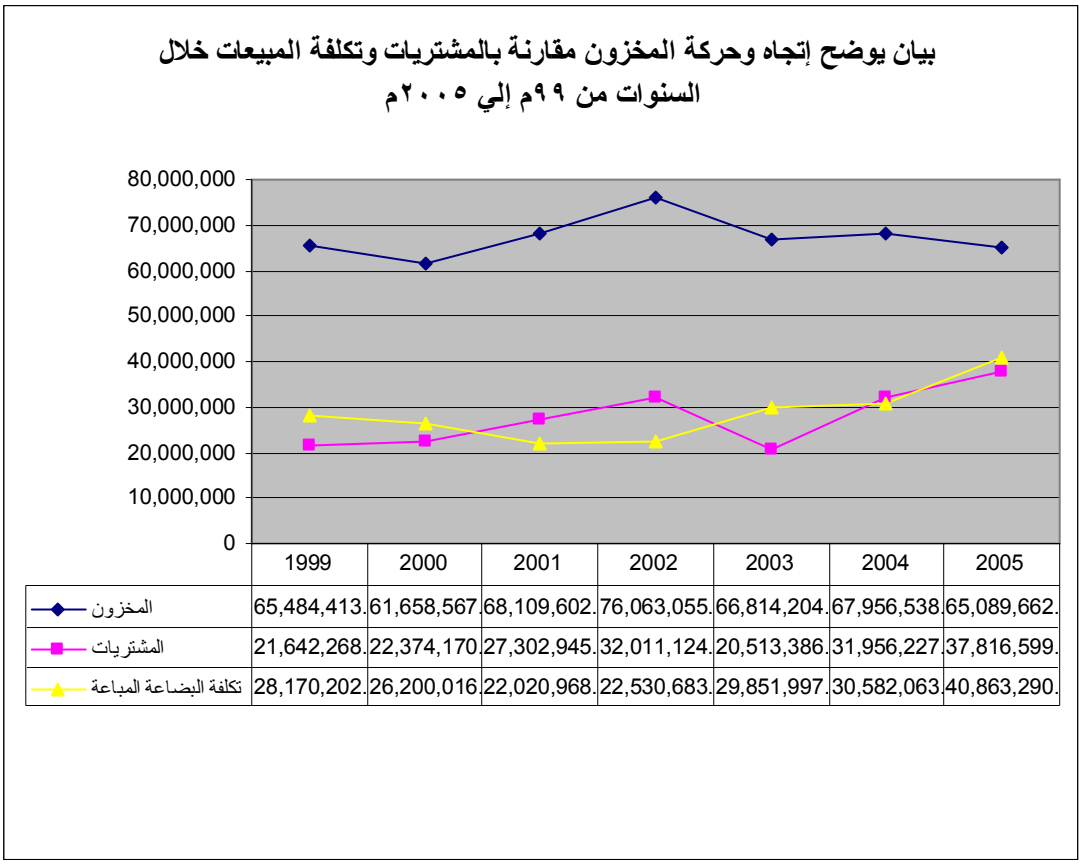

(المصدر : من إعداد الباحث وفقاً للقوائم المالية السنوية لشركة عبد العزيز وسعد المعجل – قسم يال ويونيون)

فروض البحث:

١) رغبة المنشأة في الاحتفاظ بامتياز إتفاقية الوكالة والتزامها بالتوريد مع عدم كفاءة التسويق يؤدى لتراكم المخزون.

٢) تراكم المخزون – وإن كانت السلع لا تتعرض للتلف أو التقادم في المدى القصير – يعتبر تجميد لأموال المنشأة وبالتالي يزيد تكلفة الاستثمار في المخزون وتكلفة التخزين مما يؤدي إلى تقليل الربحية.

أهمية البحث:

المنشآت المتوسطة والصغيرة تمثل قطاع هام بالحركة التجارية والإقتصادية في كثير من الدول النامية التي مازالت أسواق المال بها ناشئة أو ضعيفة – إن وجدت – حيث نجد الإستثمارات الخاصة ما زالت تنتشر بالرغم من الكبوات التي تلحق بكثير منها نتيجة نقص الخبرات وغيرها . وقد لا تلقي بعض المنشآت بالاً لأهمية التحليل لنتائج أعمالها ودراسة قوائمها المالية ، الأمر الذي يفوت عليها فرص المعالجة ..

ولعل المخزون أحد أهم الأصول بالقوائم المالية التي يجب الإعتناء بها ومتابعة دراستها جيداً وقد اهتمت الكتابات المحاسبية بطرق القياس وإظهار مخصص للبضاعة الراكدة وغيرها من الجوانب إلا أن الباحث يحاول أن يظهر الأثر علي ربحية الشركة محل الدراسة لكون الربح المحاسبي لايعكس ذلك – كون تراكم البضاعة يزيد من التكاليف الاستثمارية ويفقد المنشأة فرص إستثمارية ذات عائد أفضل . وبهذا يأمل الباحث أن يضيف للمكتبة العربية ما يعين هذه الشريحة الهامة في إقتصاديات بلادنا من تجنب أسباب الفشل وبالتالي المحافظة على ثروة الأمة .

أهداف البحث:-

يهدف هذا البحث إلي :-

١-توضيح أثر تراكم البضاعة على نتائج أعمال المنشآت التجارية

٢-مساعدة الإدارة في وضع مؤشرات للتعرف على مشكلة تراكم المخـــزون من وقت مبكر لوضع الحلول الممكنة .

٣-دراسة حالة الشركة و لفت انتباه الإدارة لمخاطر الاستمرار فـــي توريـــد الأصناف المتراكمة

٤-مساعدة الإدارة في اتخاذ قرار بشأن المخزون المتراكم .

مجال البحث :

سيكون مجال البحث بمدينة الرياض – المملكة العربية السعودية – شركة عبد العزيـــز وسعد المعجل– خلال سنوات من ٧- ١٠ سنوات

ومنهج البحث هو المنهج التحليلي

ومصادر البيانات هي السجلات المحاسبية والقوائم المالية

أدبيات البحث : سيحاول الباحث جهده في الرجوع لأي دراسات ذات صلة بالموضوع وإلي الدوريات والمجلات العلمية بالإضافة للكتب والمراجع التـــي تفيـــد فـــي تغطيـــة الموضوع بشكل وافي ..

تنظيم البحث:

سيكون البحث مقسما إلي:

الفصل الأول: ويحتوي علي المقدمة ومشكلة البحث وأهداف البحث وأهميته ومنهج البحث وتنظيم البحث.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثالث: دراسة الحالة والتحليلات المالية

الفصل الرابع: خاتمة وتوصيات.

والله ولي التوفيق ،،،

جمهورية السودان
جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
كلية الدراسات العليا – الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

بحث تكميلي عن

تراكم المخزون في المنشآت التجارية وأثره على ربحيتها

دراسة تطبيقية على شركة عبد العزيز وسعد المعجل (قسم منتجات يال ويونيون)
المملكة العربية السعودية – الرياض

مقدمة من الدارس/عوض جعفر محجوب عثمان
ماجستير محاسبة وتمويل

شعبان١٤٢٧هـ /سبتمبر ٢٠٠٦م